المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 16 -- العدد 01 -- جوان 2024 ص 134 - 149

# العملات الجزائرية الثلاثة: قسنطينة، الجزائر ووهران وعلاقتها بتأسيس مناطق الجنوب (1902-1957)

# The three Algerian currencies: Constantine, Algiers and Oran and its relationship with the establishment of the southern regions (1902-1957)


| | | |
|---|---|---|
| بن قيطون حمزة - طالب دكتوراه<br>benguittounhamza132@gmail.com | تاريخ/حديث ومعاصر | جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس/ الجزائر |
| ولد النبية كريم – أستاذ التعليم العالي<br>karimouldennebia@yahoo.fr | تاريخ/حديث ومعاصر | جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس/ الجزائر |


DOI :

**الإرسال**: 2024/05/21 **القبول**: 2024/06/11 **النشر**: 2024/06/25

**ملخص:**

ظلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، عسكرية كانت أم مدنية. سواء في الجنوب أو الشمال أي داخل العمالات الثلاثة قسنطينة، الجزائر ووهران التي تأسست منذ 1845، تُشكل الوجه الثاني للحكومة الفرنسية بتبادل التأثير. فإن كانت هذه الأخيرة صاحبة السلطة فإن الأولى – أي الإدارة – هي سند هذه السلطة. لقد تقاسم الاستعمار الأدوار في الشمال وفي الجنوب الجزائري حين عجز على توفير المستوطنين. وعَمَد إلى تحديد الصحراء كمنطقة عسكرية سماها مناطق الجنوب 1902. المنطقة الأولى هي منطقة عين الصفراء تضم، المشرية وملحقة عين الصفراء وبني ونيف. وبشار. وبني عباس، جيري فيل أي البيض. المنطقة الثانية، هي منطقة الواحات وعاصمتها أدرار. تضم ملحقة التوات وتيميمون وأيضا إن صالح. المنطقة الثالثة هي منطقة غرداية، كانت عاصمتها الأولى الجلفة. كانت تضم غرداية، الأغواط وملحقتي الجلفة وورقلة. المنطقة الرابعة والأخيرة هي منطقة توقرت، كانت عاصمتها المؤقتة الأولى بسكرة. كانت تضم توقرت وملحقتي بسكرة والوادي.

كانت السلطة الاستعمارية تعلم جيدا أنه يستحيل عليها تعمير الصحراء بالمستوطنين الأوربيين. فما كان عليها إلا اعتماد وضع حدود لعمالات شمال الجزائر بتشكيل مناطق وضعتها تحت سلطة الجيش. علما أن المناطق العسكرية لم تختفي من الشمال إلا في سنة 1923. في شكل جيوب شاسعة، أطلق عليها اسم ملحقات تمثلت في تبسة، خنشلة، بوسعادة، الجلفة، أفلو، لعريشة ومغنية.

أما ما سمي بالإصلاحات المرتبطة بمناطق الجنوب في القانون الأساسي الصادر في 20 سبتمبر 1947. فإن مادته 50، اعتبرت الجزائر مجموعة من العمالات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية بما فيها

مناطق الجنوب. لكن الإصلاح فرض شروطا تتمثل في موافقة ثلاثي المجلس بكتلتيه وعددهم 120 عضوا. وهذا مستحيل نظرا لسيطرة الكولون والإدارة على أغلبية المقاعد.

**كلمات مفتاحية:** الإدارة الاستعمارية؛ عمال؛ المناطق الجنوبية صحراء؛ الدائرة العسكرية

## Abstract:

The French colonial administration remained in Algeria, whether military or civilian. Whether in the south or the north, that is, within the three provinces of Constantine, Algiers and Oran, which were established in 1845, they constitute the second face of the French government with mutual influence. If the latter has the authority, then the former - i.e. the administration - is the support of this authority. Colonialism shared roles in the north and south of Algeria when it was unable to provide settlers. He decided to designate the desert as a military region, which he called the regions of the south in 1902. The first region is the Ain Al-Safra region, which includes Al-Mashria, the Ain Al-Safra annex, and Beni and Nif. And Bashar. And Bani Abbas, Jerry Phil, meaning eggs. The second region is the oasis region and its capital is Adrar. It includes the annex of Tuat, Timimoun, and also En Salih. The third region is the Ghardaia region, whose first capital was Djelfa. It included Ghardaia, Laghouat, and the annexes of Djelfa and Ouargla. The fourth and final region is Tougurt, whose first temporary capital was Biskra. It included Touqret, the annex of Biskra, and the valley.

The colonial authority knew well that it was impossible for it to populate the desert with European settlers. All it had to do was set boundaries for the provinces of northern Algeria by forming areas that it placed under the authority of the army. Note that the military areas did not disappear from the north until 1923. In the form of vast enclaves, called annexes, they were represented by Tebessa, Khenchela, Bou Saada, Djelfa, Aflou, Laarisha and Maghnia.

As for the so-called reforms related to the southern regions in the Basic Law issued on September 20, 1947, Article 50 considered Algeria a group of workers enjoying civil personality and financial independence, including the southern regions. But the reform-imposed conditions represented by the approval of the Council's tripartite, with its two blocs, numbering 120 members. This is impossible given the control of the colonel and the administration over the majority of seats.

**Keywords :** Colonial administration ; Workers ; The southern regions ; Desert ; Military department

## مقدمة:

جعلت السلطة الاستعمارية الفرنسية من الجزائر حقلا لتجاربها المتعددة والمتنوعة. وعليه من الصعب تحديد الخصائص الأساسية والخطوط العريضة لتطور مؤسسات

الإدارة الاستعمارية الفرنسية خلال فترة طويلة (**1830-1962**). ثم أن الأنظمة الدستورية الفرنسية نفسها تغيرت وتعددت حيث نسجل تعاقب النظام الملكي، الجمهوري والإمبراطوري. كلها انعكست على تطور التنظيم الإداري والسياسي الاستعماري الفرنسي في الجزائر. يبد أن طبيعة الاستعمار الاستيطاني الذي عرفته الجزائر، هو الذي رسم الخطوط العريضة للتقسيم الإداري هذا، سواء المركزي أو المحلي. لأن توطين السكان الأوروبيين، احتل الأولوية في برنامج الإدارة الاستعمارية. ويتضح هذا، من خلال السياسة الخطيرة التي كان يراهن عليها الاستعمار في محاولته تبديل شعب بشعب آخر.

جاء اختيارنا لدراسة الوضعية الإدارية المحلية في الجزائر في بداية القرن العشرين، وما يتعلق منها بالعمالات عند تأسيس مناطق الجنوب عام 1902، للوصول إلى فهم ما كان يخفيه هذا التقسيم الذي استمر إلى غاية 1957.ومن ورائه أهداف الإدارة الاستعمارية.

إن الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة تتمثل في: هل كان تأسيس مناطق الجنوب مؤشرا واضحا على فشل الاستيطان الأوروبي في الجزائر والاكتفاء السلطة الاستعمارية بالعَمَالات الشمالية الثلاثة قسنطينة، الجزائر ووهران والتخلي عن الجنوب الجزائري لصالح الجيش أم هو استمرار لسياسة الإدماج لتأسيس عمالة جديدة في الصحراء الجزائرية؟

لقد وظفنا سندين اثنين للإجابة على الإشكالية المطروحة. أولهما المنهج تاريخي الذي يناسب الدراسات المعنية بالماضي التاريخي. ثم أن هذا الأخير هو الذي يعطي للكتابة التاريخية معنى ومغزى علمي. هذا المنهج الاسترادادي، يخضع للتسلسل الزمني للأحداث التاريخية حيث يتماشى مع طبيعة مثل هذه المواضيع. والسند الثاني، يتمثل في الوثائق الأرشيفية المختلفة من مصادر ومراجع، المنشورة منها والمحفوظة سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

**أولاً: تحديد مفهوم الإدارة المحلية الاستعمارية بالجزائر.**

حققت فرنسا امتيازا مزدوجا باحتلالها للجزائر، فمن جهة سيطرت على منطقة إستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط. ومن جهة ثانية بسطت نفوذها على القارة الإفريقية.

وتعتبر سنة 1830، مؤشرا حاسما لبداية جديدة للتوسع الاستعماري. لقد ركز على خيار الأسلوب الاستيطاني بإدماج الجزائر داخل التراب الفرنسي. وهذا ما عبر عليه المرسوم الملكي الصادر في 22 جويلية 1834. الذي نصت مادته الأولى: "القيادة العامة والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا (يقصد بها الجزائر) تمنح للحاكم العام، وهذا الأخير يمارس صلاحياته تحت أوامر، وزير الكاتب الدولة للحرب". ( BELKHEROUBI, 1981, p 18)

تستعمل تسمية الإدارة المحلية" للتعبير عن اللامركزية الإقليمية من الناحية التاريخية والقانونية والتي يمكن حصرها في موضوعنا التاريخي هذا في العمالة والبلدية وما كانت تحتويه أيضا من وحدات صغرى أخرى كالدوار والمركز الاستيطاني (ولد النبية، 2019، ص 65).

الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة (ناصر المكي، 2004، ص 264)، لكنها في الجزائر خلال العهد الاستعماري، تم التركيز على الجانب الإداري ذا الشأن المحلي بمستوياته المتعددة دون الأخذ بالمدلول السياسي البحت لمفهوم الدولة ( MERLO, 1951, p 60). وهذا الأمر، يفضح في حدّ ذاته الطبيعة الاستعمارية للإدارية الفرنسية في الجزائر. لقد استعمل تعبير آخر هو «الحكم المحلي» للدلالة على المهمة نفسها. والفرق بينهما يتفق عليه كل الباحثين من ضمنهم باحث قانوني مصري، حينما يكتب: " أن الدول ذات الفضاء الأنجلو سكسوني أخذت بإصلاح الحكم المحلي بينما استعملت الدول ذات الفضاء اللاتيني اصطلاح الإدارة المحلية" (خطاب عبد اللطيف، 2003). وفي هذا نستخلص أنه من الواضح: "أننا في الجزائر أخذنا بتسمية «الإدارة المحلية» ذات الفضاء اللاتيني. غير أن هذا الاختلاف في التسمية والتعبير ما بين «الإدارة المحلية» و«الحكم المحلي» في مجال اللامركزية الإدارية هو اختلاف في التسمية لا غير". (ولد النبية، 2019، ص 40).

لقد ظلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، تُشكل الوجه الثاني للحكومة الفرنسية بتبادل التأثير، فإن كانت هذه الأخيرة صاحبة السلطة فإن الأولى –أي الإدارة– هي سند هذه السلطة.

**ثانيًا: تأسيس نظام العمالات في شمال الجزائر.**

إن التقسيم الإداري الاستعماري للجزائر على أساس ثلاث عمالات (Départements)، عمالة وهران في الغرب، وقسنطينة في الشرق والجزائر في الوسط، يرجع إلى سنة 1845. وهو طبعا تقليد موروث من نظم الحكم العثمانية في إيالة الجزائر. كما قام الفرنسيون في نفس الوقت التمييز بين ثلاث مناطق بالموازاة مع الساحل: المنطقة المدنية التي يكثر فيها الأوربيين، والمنطقة المختلطة والمنطقة العربية، وهما منطقتان تحت نفوذ المنطقة العسكرية. ومنذ سنة 1848 شكلت المنطقة المدنية عمالة، سرعان ما أخذت تتوسع جنوبا بتوسع الاحتلال والاستيطان. لكنها وصلت إلى ذروتها في الربع الأول من القرن العشرين.

**1- تأسيس العمالات الجزائرية الثلاثة.**

أنشأت العمالات الجزائرية الثلاثة منذ 1845، لكن مرسوم 24 أكتوبر 1870، أقر إدماج هذه العملات بالعمالات الفرنسية، وعندئذ أصبحت العمالة في الجزائر تضم المناطق المدنية والمناطق العسكرية (MERLO, 1951, p 125).

نلاحظ أن الفترة التاريخية من سنة 1870 إلى غاية سنة 1902. تميزت بتوسع الاحتلال بالرغم من المقاومة الشعبية في كل مكان. لقد توسع الاستيطان وأيضا ما اصطلح عليه بالمناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية. وما دام أنه لم تكن هناك مصلحة للسلطة الاستعمارية في توسيع المناطق المدنية نحو الجنوب لأسباب ديمغرافية أساسا. أي نظرا لطبيعة الاستعمار الاستيطاني، فقد صدر قانون 24 ديسمبر 1902 الذي حدّد مناطق الشمال عن الجنوب (ولد النبية، 2019، ص 47). وهذا ما سوف نكتشفه من خلال ما يأتي.

**2- خصوصيات العمالات الجزائرية.**

نلاحظ إلى غاية 1902، أن الجزائر ظلّت مقسمة عموديا إلى ثلاث عمالات واسعة جدا. وهو التقسيم الذي ورثه الفرنسيون من الإيالة الجزائرية أي الأتراك العثمانيون. ثم أضيف لها مناطق الجنوب التي قسمت بدورها إلى أربعة مناطق بمرسوم 14 أوت 1905 (Collot, 1987,p 38-45). كان معدل مساحة العمالة الفرنسية في النصف الثاني من القرن العشرين، لا يتجاوز 6000 كلم$^2$، لكن العمالة الجزائرية أكبر منها مساحة بعشرة إلى أربعة عشرة مرة! ونفس الملاحظة تنطبق تقريبا وفي حالات كثيرة على معدل سكانها الذي يتجاوز سبع مرات عدد السكان العمالة الفرنسية، في بداية القرن العشين، أي عند تأسيس مناطق الجنوب. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يعقل تطبيق نفس القوانين الإدماجية على

العمالة في فرنسا والعمالات في الجزائر؟ أي منطق هذا في سياسة الإدماج؟ وعليه، ظلت العمالات الجزائرية تتميز بشساعة المساحة إلى غاية اختفائها. وهو العيب الأساسي لها. وبالرغم من طابعها الاصطناعي، فكان لها الشخصية القانونية كما كانت لها ميزانيتها الخاصة والمستقلة، وهذه الميزانية كان ينبغي تمويلها بأكبر نسبة ممكنة من المداخيل، ونستنتج، أنه في مفهوم السلطة الاستعمارية، فإن تقسيم العمالات لتقليص مساحتها كان يعني إضعافها.

كانت كل عمالة مُقسمة إلى دوائر. في سنة 1877 بلغ عدد الدوائر (Arrondissements) في الجزائر، 14 دائرة ثم أصبح 17 سنة 1921، ليصل إلى 20 دائرة سنة 1944 في سنة ما سمي بإصلاحات قرار 1944 (J.O.R.F, 18 Mars 1944). في عمالة وهران وصل عددها إلى أربعة سنة 1865. وهي كالتالي: وهران التي تنتمي إليها سيدي بلعباس وعين تموشنت ثم مستغانم، معسكر وتلمسان. وفي سنة 1875 أصبح عددها ستة بعد تحويل سيدي بلعباس إلى دائرة ليصل العدد في الأخير إلى سبعة بعد الحرب العالمية الثانية بظهور دائرة تيارت.

يُسير الدائرة نائب حاكم العمالة أو رئيس الدائرة، لكن مهامه تختلف تماما عن مهام زميله في الدائرة الفرنسية (Collot, 1987, p 64). أهم ما ميز تنظيم العمالة في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي هو من دون شك ذلك التركيب المختلط وغير العادل للمجلس العام حيث نلاحظ نوعان من الأعضاء، أوروبيين أصحاب كل الامتيازات وجزائريين (أهالي) ودورهم المحدود جدا داخل تنظيم استعماري فاحش (le Statut de l'Algérie,1948, p 126).

أما عن مهام حاكم العمالة (Prefet)، فهو يخضع لسلطة الحاكم العام. وفي محاضرة ألقاها الأمين العام للحكومة العامة في الجزائر السيد كيتولي (CUTTOLI) حول مهام حاكم العمالة جاء فيها: "إن عليه توظيف كل معارفه في التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد السياسي، ويغمض عيناه أحيانا عن قانون 1884 من أجل إدراك تطور الكثير من العوامل..." ( Documents Algériens, Rôle de corps préfectoral, hors-série 10 Mai 1954). إن هذا التصريح من قبل الرجل الثاني في الحكومة العامة بالجزائر، يدل على تحيز الإدارة للنظام الاستعماري السائد. وأهمية هذا المنصب خاصة من الناحية السياسية

وعلاقته المباشرة بالجزائريين، علما أن الوثائق تؤكد هذه الأهمية خاصة من خلال المراسلات الإدارية بينه وبين الحكام الإداريين في البلديات المختلطة.

إن مرسوم 23 سبتمبر 1875، هو الذي نظم المجالس العامة في العمالات بنموذجها لسنة 1948، حيث حدد عدد الممثلين المسلمين بـ 06 أعضاء فقط، مع العلم أن هؤلاء كانوا يعينون من قبل الحاكم العام من بين ما كان يصطلح عليهم باسم أعيان الأهالي (وهم ليسوا كذلك) الساكنين في العمالة أصحاب الممتلكات الزراعية وأصبحوا ينتخبون بعد صدور مرسوم 24 سبتمبر1908 (Documents Algériens, Organisation administrative, 1953,).

إن مرسوم 6 فبراير 1919، المطبق لقانون 4 فبراير1919، رفع نسبة الأعضاء المسلمين إلى الربع بالنسبة للهيئة الانتخابية للبلديات ذات الصلاحيات الكاملة فقط وكل الأعضاء الجزائريين في اللجان البلدية المختلطة (Collot, Op-Cit, p 137). أما قرار 7مارس 1944 الإدماجي، فقد أكد الطابع الاستعماري للمجالس العامة في العمالات الثلاثة، ونفس الأمر ينطبق على لجان المجالس البلدية التي كانت تحت سيطرة الكولون في البلديات الكاملة الصلاحيات وأيضا تلك التي كانت تحت السيطرة المباشرة للإدارة ونقصد البلديات المختلطة المدنية.

### 3- موقف القانون الأساسي من العمالات عام 1947.

اكتفى القانون الأساسي للجزائر الصادر في تاريخ 20 سبتمبر 1947 في مادته 53 وما يتبعها بذكر أن العمالات تعد من الجماعات المحلية، لها الشخصية المدنية يسيرها مجلس مداول هو المجلس العام. ونفس هذا القانون يوضح أن امتداد أو تجميع العمالات، هو من الصلاحيات القانون، لكنه لا يتطرق إلى تقسيم العمالات كما لاحظ ذلك الباحثين المختصين في قانون التشريع الاستعماري مثل هنري بلغران ( Pellegrin, Statut de l'Algérie,1848, p 126-129)، رغم أن مادته 55 تشير إلى أنه يمكن أن يتدخل في إعادة تنظيم المجالس العامة. لقد كتب المؤرخ جوليان في هذا موضوع تصريحات تناقض هذا الاتجاه، حيث ذكر أن: "مجلس الدولة الفرنسي قد أوضح يوم 27 مارس 1947، أن العمالات الجزائرية هي من عمالات ما وراء البحار ولا يمكن بذلك اعتبارها مجموعة مركزية على غرار المتربول وكورسيكا. لكن، يبدوا أن شارل أدري جوليان، كان يعارض بشدّة لوبي الكولون في باريس باعتباره مؤيد لأفكار الأحزاب اليسارية. ومهما يكن من أمر، فإن العمالات الجزائرية لم تكن

أبدا من مناطق ما وراء البحار، بل هي مناطق مُدمجة بفرنسا بشعار الجزائر فرنسية التي ظل الجميع يدافع عنها حتى الجنرال ديغول نفسه عند توليه الحكم عام 1958.

**ثالثًا: تأسيس وتحديد مناطق الجنوب الجزائرية.**

لقد وضع مؤتمر برلين لعام 1885، القواعد الاستعمارية الأولى لتقسيم إفريقيا ما بين الدول الأوروبية حيث أمضت فيما بعد فرنسا وبريطانيا معاهدات تفاهم بينهما في تاريخ 5 أوت 1890، تم بمقتضاها تقاسم مناطق النفوذ داخل القارة السمراء وأيضا في الصحراء الكبرى أو ما كان يصطلح عليه بالسودان. وهو الأمر نفسه الذي أعطى لفرنسا ما سمي بالشرعية الاستعمارية لفرض سيطرتها رسميا على منطقة إن صالح عام 1890، ثم منطقة التوات والقورارة عام 1900(Brunschvicg, le partage de l'Afrique, 1971, p 186).

**1- صدور قانون مناطق الجنوب في 24ديسمبر1902.**

تمت المصادقة على قانون 24 ديسمبر 1902 أو ما اصطلح عليه في البداية بقانون مناطق الجنوب. فقد تم وضع حدا فاصلا لعمليات امتداد عمالات الشمال الثلاثة نحو الجنوب التي تأسست منذ 1845. الأمر كان يخص المناطق الصحراوية في العمالات الثلاث بالإضافة إلى المناطق العسكرية الأخرى الممتدة لها التي كانت تنتظر في اتفاق رسمي ومشترك بين فرنسا وبريطانيا. وهذا ما حدث فعلا لاحقا. فبعد تأسيس مناطق الجنوب، أعيد إدماج بعض الدوائر العسكرية التي كانت تابعة مؤقتة إلى الشمال، (**C. Martin، Histoire de l'Alg-Franç,1979,t1,p295**) والمقصود هنا العمالات الثلاثة.

في عمالة قسنطينة نخص بالذكر الدائرتان العسكريتان (Cercles) لبسكرة وتقرت. في عمالة الجزائر وتخص: الدائرتان العسكريتان لكل من الأغواط وقليعة وهي تضم أيضا منطقة وادي ميزاب وجزء من منطقة الجلفة. أما عن عمالة وهران فكانت تخص: الدائرتان العسكريتان لكل من عين صفراء، المشرية والبيض (Garyville). وبالرغم المقاومة الشرسة لقبائل توارق بزعامة موسى أمنوقال في معركة التيت يوم 7 ماي 1902، وسع الفرنسيون نفوذهم في كل منطقة الهقار (Larousse du XX$^{e}$ siècle, art «Territoires du Sud».) عام 1904.

إن مناطق الجنوب هذه مقسمة في الحقيقة إلى وحدات إدارية مختلفة ومتعددة. فنجد البلديات المختلطة العسكرية و الأهلية بل نجد الملحقات والدوائر العسكرية رغم أن

مرسوم 29 أفريل 1938 ألغى وحدة الدائرة العسكرية. على العموم فإن قائد الملحقة هو المصطلح السائد في الوحدات الإدارية في مناطق الجنوب مما يدل على أن هذه المناطق بكل تقسيماتها الإدارية كانت خاضعة للنظام العسكري.

وكانت هذه المناطق بدورها مقسمة إلى بلديات عسكرية، حيث نجد خمس بلديات مختلطة بالإضافة إلى ثماني بلديات أهلية (Girault,Principes,1921, p120). والملفت لانتباه هو أن مناطق الجنوب الأربعة، كانت مساحتها واسعة جدا. لدرجة أنها أثارت تعجب الكثير من المؤرخين أمثال، أجرون وأرتور جيرو، روجي بوير بالرغم من أنه كان عضوا في الحكومة العامة (Boyer, Organisation pol et Adm, 1942, p62) **والذي** وصفها بأنها وحدة إدارية أكبر من الدائرة الإدارية في المنطقة المدنية. الأمر الذي يصعب تسييرها من قبل ضابط عسكري.

إن قرار 14 أوت 1905، وضع على كل منطقة من مناطق الجنوب ضابط عسكري سامي، يخضع بدوره إلى حاكم المنطقة العسكرية وبالتالي أيضا بطريقة مباشرة إلى سلطة المكاتب العربية التي استمر وجودها في المناطق العسكرية. وطبعا الحاكم العام للجزائر، يشرف على كل هذه المناطق. وهذا يعني أنها كانت تابعة مباشرة له وهي الفكرة نفسها التي أفشلت فيما بعد محاولة فرنسا في فصل الصحراء عن الجزائر في مفاوضات إيفيان الأولى.

**2- حدود مناطق الجنوب الشمالية والجنوبية.**

لقد حدد قانون 24 ديسمبر 1902، من حيث الحدود الشمالية من خلال تحديد الدوائر العسكرية المتعلقة بمغنية، لاعريشة وسعيدة. بالإضافة إلى دائرة تيارت العسكرية وملحقتها في أفلو. وأيضا ملحقة بوغار وقصر الشلالة، سيدي عيسى، بوسعادة، بريكة، تكوت وبسكرة وخنشلة وأخيرا تبسة (ولد النبية، 2019، ص 60).

أما الحدود الجنوبية لمناطق الجنوب، فقد تم تحيدها رسميا بمعاهدات دولية بين الدول الأوروبية نفسها في غياب المنظمات الدولية في ذلك الوقت. ومن هذه المعاهدات أو الاتفاقيات نذكر:

المعاهدة الفرنسية–الايطالية التي تأخر التوقيع عليها إلا في 12 سبتمبر 1919. كما تأكد الاتفاق أيضا في معاهدة نهائية حول منطقة غدامس والغات بتاريخ 10 أوت 1955 واتفاقية بتاريخ 26 ديسمبر 1956.

المعاهدة الفرنسية–البريطانية بتاريخ 14 جوان 1898. وهي معاهدة سمحت لفرنسا وبريطانيا بالاتفاق نهائيا في ترسيم الحدود بين مناطق نفوذهما في الصحراء أو ما كان يسمى بالسودان.

أما المعاهدة الفرنسية–الإسبانية، فيمكن تحديدها بالتفاهم السري المعروف تاريخيا بالاتفاقيات السرية عام 1902 و1904. علما أن هاتان الاتفاقيتان ترتكزان على التفاهم الثلاثي الفرنسي-البريطاني-الاسباني حول الصحراء تحت السيطرة الاسبانية باتفاقية 27 جوان 1900. وفي هذا الموضوع، لا يفوتنا هنا الإشارة هنا إلى معاهدة التفاهم بين هذه الدول عام 1912 على حساب ألمانيا بعد أزمة أغادير الثانية عام 1911.

أما معاهدة الحدود بين مناطق الجنوب الجزائرية وإفريقيا الفرنسية (نقصد كل من مالي، النيجر وموريتانيا)، فترجع إلى معاهدة 7 جوان 1905 بين الكولونال الفرنسي لابرين (colonel Laperrine) المسئول عسكري على الجزائر الفرنسية والكولونال الفرنسي رونجي (colonel Ronget) المسئول عسكري على إفريقيا الفرنسية أو ما اصطلح عليه في ذلك الوقت بإفريقيا السوداء. كما تم التوقيع لاحقا على اتفاقية نيامي (Niamey) في 20 جوان 1909. (ولد النبية، 2019).

**3- الاستقلالية المالية لمناطق الجنوب في الجزائر.**

بعد تأسيسها أصبحت تتمتع باستقلالية وميزانية خاصة ابتداء من 01 جانفي 1904 (Fremaux, 2002, p 165). ومرسوم 14 أوت 1905، هو الذي نظم مناطق الجنوب وقسمها إلى أربعة مناطق (Lambert, p 36). المنطقة الأولى هي منطقة عين الصفرة. المنطقة الثانية هي منطقة الواحات (عاصمتها ورقلة). المنطقة الثالثة هي منطقة غرداية. أما المنطقة الرابعة والأخيرة هي منطقة توغرت. أما فيما يخص الحدود الداخلية بين هذه المناطق، فعلينا الرجوع إلى قرار 12 ديسمبر 1905.

أ/ منطقة عين الصفراء (Aïn-Sefra)، حسب المادة الثالثة لقرار 12 ديسمبر 1905، فإنها تضم كل من الدائرة العسكرية لمشرية وملحقة عين الصفراء وبني ونيف. بالإضافة إلى الدائرة العسكرية لكلومب بشار. وأيضا ملحقة بني عباس والدائرة العسكرية لجيري فيل (البيض). علما أن عاصمة هذه المنطقة هي مدينة عين الصفراء. ونذكر هنا أن بمجرد ذكر مصطلحات دائرة عسكرية أو ملحقة هذا يعني أن هذه المناطق قبل تأسيسها داخل مناطق

الجنوب، فإنها كانت تابعة للسلطة المركزية للحكومة العامة للجزائر. وهذا عكس ما يحاول بعد مؤرخي البلاط في دولة المغرب الأقصى الترويج له، على أنها كانت مناطق غير محددة ولم تكن تابعة لأحد. إنها محاولات السطو تاريخية لا غير. وهذا يبين أن الادعاءات هذه، ليس لها أساس علمي ولا حتى أساس معرفي. إنها مجرد دعاية مُغرضة للقصر الملكي.

ب/ منطقة الواحات (**Oasis**)، وعاصمتها المؤقتة الأولى أدرار. كانت تضم ملحقة التوات وتميمون وأيضا عين صالح (أو إن صالح).

ج/ منطقة غرداية (**Ghardaïa**)، كانت عاصمتها المؤقتة في البداية مدينة الجلفة. كانت تضم الدوائر العسكرية لكل من غرداية، الأغواط وملحقتي الجلفة وورقلة.

د/ منطقة توقرت (**Touggourt**)، كانت عاصمتها المؤقتة في البداية مدينة بسكرة. كانت تضم الدائرة العسكرية لتوقرت وملحقتي كل من بسكرة والوادي (وادي سوف).

**4- صعوبات الأولى التي واجهت مناطق الجنوب.**

بيد أن المشكل الحقيقي الذي طرحه قانون 1902، تمثل في أنه بعد أن فصل مناطق الشمال عن الجنوب، أبقى عدة مناطق تتميز بالحكم العسكري، داخل مناطق الشمال أو العمالات الثلاثة التي هي تتمتع بالحكم المدني (Girault, 1924, p 118).

هذا المشكل طرح بدوره صعوبات كثيرة على السلطة الاستعمارية ومنها مسألة الإحصائيات (ولد النبية، 2019، ص 185). علما أن هناك مناطق عسكرية أخرى ليست موجودة بالضرورة في الجنوب الجزائري. هذه الوضعية أخلطت الأرقام على الإدارة الاستعمارية. وهي أرقام لا يستهان بها، عددهم وصل في بداية القرن العشرين إلى 206.406 نسمة حسب جيرو (Girault, 1924, p 360)، ولا شك أن هذا أثر على التقارير العامة والسنوية التي كانت ترفع إلى الحاكم العام بالجزائر.

المناطق العسكرية الموجودة داخل مناطق الجنوب، أصبحت كغيرها من السياسات "مسائل مؤقتة" في انتظار تطور سياسة الإدماج. وطبعا هذا الأمر، أخذ يقلق الجيش الفرنسي المعادي لسيطرة الكولون الأوروبيين داخل مناطق نفوذه. إن الإدارة الاستعمارية، أخذت تصنع مشاكل لنفسها وتصرح أن الأمر مؤقت. وهذا يعني في حقيقة الأمر، أن الاستعمار عاجز عن حل مشاكل صنعها بنفسه.

ننتظر إلى غاية عام 1912، لنشاهد تحرك الإدارة الاستعمارية المركزية في ضم منطقة بوسعادة العسكرية إلى عمالة الجزائر، ومنطقة خنشلة وتبسة العسكريتين وهي

بلديات أهلية إلى عمالة قسنطينة. وعليه، لم يبق من تلك المناطق العسكرية في العمالات الثلاث سوى البلديات الأهلية، داخل حدود عمالة وهران في شكل البلديات المختلطة (ولد النبية، 2019، ص 74)، حيث نلاحظ اختفاءها سنة 1923 لتنظم بدورها إلى مناطق المدنية في عمالة وهران بعدما كانت مناطق عسكرية. هي كالتالي:

أ/ لعريشة ومساحتها الإجمالية تقدر بـ 1496 كلم مربع وحوالي 8336 نسمة.

ب/ لالا مغنية ومساحتها الإجمالية تقدر بـ 1229 كلم مربع وحوالي 35394 نسمة.

أما المنطقة التي كانت عبارة عن بلدية أهلية فهي:

ج/ أفلو ومساحتها الإجمالية تقدر بـ 7710 كلم مربع يسكنها 21689 نسمة.

وتحولت هذه المنطقة العسكرية إلى بلدية مختلطة داخل حدود عمالة وهران.

(Girault, 1924, p 129)

**5- فشل إصلاحات القانون الأساسي حول مناطق الجنوب في الجزائر عام 1947.**

القانون الأساسي للجزائر المصادق عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 20 سبتمبر 1947، اعتبر الجزائر مجموعة من العمالات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية. فالجزائر، تتكون أيضا من مناطق الجنوب على اعتبارها أيضا عمالات. والمادة 50 من هذا القانون الأساسي، نصت على إصلاح نظام مناطق الجنوب، إلا أن هذا الإصلاح كغيره من الإصلاحات التي نص عليها هذا القانون أو ما حاول البعض تسميته بالدستور لم تطبق أبدا مثلها مثل إلغاء البلديات المختلطة في المادة 53، لأن ما سمي بالإصلاح كان يفترض مصادقة ثلاثي المجلس المتكون من 120 مقعدًا من قبل كليتين، ستصوت كل منهما على 60 مقعدًا. وهذا من المستحيل، لأن المجلس هذا ظلت تركيبته تحت سيطرة المستوطنين الأوروبيين والإدارة الاستعمارية التي زورت الانتخابات في عهد الحاكم العام إيدموند نايجلان (Marcel-Edmond Naegelen) عام 1948 (ولد النبية، 2019، ص 195).

كما جاء في التقرير العام للوضع العام وقعه الحاكم العام السابق عام 1948، إيف شاتينيو (*Yves Chataigneau*): إن مناطق الجنوب رغم طابعها الخاص في تشكل وحدة تامة مع الجزائر الشمالية لأن الحاكم العام له السلطة الكامل وبدون منازع على التراب الجزائر بشماله وجنوبه (E.S.G.A, 1947, p 541) ولعله من المفيد أن نذكر أن مناطق الجنوب الجزائرية عام 1951، حدد لها رقم 94 من أرقام العمالات الفرنسية. وهذا يعني أن مناطق الجزائر كانت تعتبر جزءا لا يتجزأ من التراب الجزائري.

في تاريخ 7 أوت 1957، تم تبديل مصطلح مناطق الجنوب بمصطلح – عمالة الواحات وعمالة الساورة. وأثناء ذلك، تم إدماج بعض الملحقات العسكرية إليها بما سمى في عهد الجنرال ديغول "بقانون الإطار" الصادر بتاريخ 5 فبراير 1958 ونقصد طبعا كل من بلدية الجلفة المختلطة التي كانت تابعة للمدية وسعيدة (J.O.R.F,18 mars 1958,p 2656) وأيضا البلديتان المختلطتان عين الصفراء وجيري فيل (البيض).

**الخاتمة:**

شرعت الإدارة الفرنسية منذ البداية في التفكير من أجل ترسيخ دعائم الوجود الاستعماري وتمكينه بتأسيس قاعدة إدارية وتشجيع الهجرة الاستيطانية بهدف كسب المعركة السكانية حين ارتكزت إيديولوجية الإدارة الفرنسية منذ البداية على الجانب لاستيطاني. لم ينشأ الاستعمار الفرنسي في الجزائر داخل مجتمع انقسامي تسوده الفوضى القبلية كما تروج الأدبيات الاستعمارية بل هو قطر له تاريخه ومؤسساته اجتماعية وسياسية وهُوِيَّة ثقافية ثابتة على امتداد قرون عديدة، سواء أن كان ذلك في الشمال (العمالات) أو في الجنوب (مناطق الجنوب)، ومع ذلك لم تتعامل السلطات الفرنسية مع الشعب الجزائري ككيان اجتماعي متماسك بل كشتات من الأشخاص والمجموعات المشاغبة ولعل هذا ما يفسر اعتماد الاستعمار الفرنسي في الجزائر على القوة العسكرية و الإدارية في السيطرة على المجتمع وفرض ما أسماه بالأمن الاستعماري أو ما اصطلح عليه بقانون الأهالي ثم بسياسة التهدئة. لقد فككك المجتمع الجزائري في الشمال (أي العمالات الثلاثة) داخل وحدات إدارية سماها الدوائر وكل دائرة تنقسم بدورها إلى بلديات. لقد منح للكولون كامل السلطات في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة. ومنح الإدارة المحلية وعلى رأسها الحاكم الإداري السلطة القصوى بامتلاكه تطبيق قانون الأهالي على الجزائريين وحدهم في البلديات المختلطة. أما المناطق العسكرية، فقد منح للجيش كل الصلاحيات.

لقد تقاسم الاستعمار الأدوار في الشمال وفي الجنوب الجزائري. وعند عجزه على توفير المستوطنين. عمد إلى تحديد الصحراء كمنطقة عسكرية سماها مناطق الجنوب 1902. وهي أيضا مناطق قسمت إلى وحدات إدارية تمثلت في دوائر عسكرية وملحقات تابعة لها مؤقتة قبل أن تظهر البدايات الأهلية وهي لا تحمل من البلدية إلا الاسم. إن السلطة

الاستعمارية كانت تعلم جيدا أنه يستحيل تعمير الصحراء بالسكان الأوربيين (المستوطنين). لكنها، ما دام أنها اختارت الأسلوب الاستيطاني والعنصري فما كان عليها إلا اعتماد وضع حدود لعمالات شمال الجزائر بتشكيل مناطق وضعها تحت سلطة الجيش. علما أن المناطق العسكرية لم تختفي من العمالات الثلاثة إلا في سنة 1923. وهذا يعني أن النظام العسكري لم يختفي نهائيا في المناطق الشمالية في عام 1870 عند سقوط النظام الإمبراطوري وتأسيس الجمهورية الثالثة كما تروج له المدرسة التاريخية الاستعمارية بل حافظ على جيوب واسعة له أطلق عليها اسم ملحقات تمثلت في تبسة، خنشلة، بوسعادة، الجلفة، أفلو، لعريشة ومغنية.

إشكالية العدد في التاريخ سواء في الجزائر أو في دولة جنوب أفريقيا أو فلسطين ظلت تقود السياسات الاستعمارية العنصرية. ولهذه السياسة العنصرية علاقة مباشرة بالاستعمار في شكل سيطرة الأقلية على الأغلبية مقنعة بإيديولوجية الإدماج والصراع بين شعب مُتحضر وآخر متخلف في وضع مؤقت في انتظار إدماجه نهائيا. وهي الإشكالية ذاتها التي تتطور نحو مسألة وطنية. يمكن القول إن الاستعمار ظل يحمل في طياته بوادر فشله.

أما ما سمي بالإصلاحات المتعلقة بمناطق الجنوب في القانون الأساسي عام 1947. نعتبرها تكتيكا متجددا استعملته الإدارة الاستعمارية في فترات ضعفها ولعل هذا ما يفسر تحفظ الوطنيين الجزائريين اتجاه نص البيان الجزائري عام 1943.ومن الواضح أن قرار 07 مارس 1944، يمثل الجواب الرسمي للسلطة الاستعمارية اتجاه مطالب الحركة الوطنية الجزائرية، وهكذا يمكن أن نستنتج أن مطالب الجزائريين انتهت بالفشل ومنها إلغاء النظام العسكري ومناطق الجنوب إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية. والحقيقة أن هذا الفشل كان متوقعا لأن السياسة الفرنسية في الجزائر سواء في شمالها (عمالات) أو في جنوبها (مناطق الجنوب) بنيت منذ البداية على دعاية وتسلط استعماري.

## قائمة المصادر والمراجع:

### المصادر والأرشيف المنشور باللغة الأجنبية.

1- Loi du 24 décembre 1902 (Organisation des territoires du sud de l'Algérie. In Bulletin de la république Française,

2- Vol.66. No 2430, 1903, texte nº 42807, p. 535-536.
3- Décret du 14 Aout 1905 Organisation administrative et militaire de l'Algérie. In Bulletin de la république Française, Vol.71. No 2648, 1905, texte nº 46344, p. 1057-1059
4- Journal Officiel de la république Française (J.O.R.F) du 18 aout 1905.
5- Journal Officiel de la république Française (J.O.R.F) du 13 décembre 1905.
6- Journal Officiel de la république Française (J.O.R.F) du 18 mars 1958, p 2656-2657.
7- Exposé de la Situation Générale de l'Algérie, présenté G.G.A, Alger, années (E.S.G.A - 1907 + 1938).
8- Exposé de la situation générale des territoires du sud de l'Algérie-1930 –1946: Rapport d'ensemble présenté par ordre de M. *Yves Chataigneau* au (IMP- officiel –Alger).1947.
9- Les Documents Algériens, série Politique et Institution. Service d'information du Cabinet du G.G.A,
10- Imprimerie : société nationale des entreprises de presse, 6 avenue Pasteur, Alger.
11- Les Bureaux Arabes …… …..…..N° 10. 10 Nov 1947.
12- L'Organisation politique et administrative …….....N° 27. 05 Nov 1953.
13- Le régime législatif de l'Algérie ……..……...N° 24.30 Dec 1949.
14- Tableau Chrono. des textes ……..……..….N° 19.25.Août 1948.
15- Rôle de corps préfectoral ……..……..…. hors.série 10 Mai 1954.
16- CUTTOLI (Maurice) : «le rôle du corps préfectorale dans l'ADM algérienne », In Document Algériens, 1 jav 1954-31 dec 1954, pp 09-11.

**المراجع باللغة العربية:**

1- كريم ولد النبية (2019) تاريخ الإدارة الاستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954من خلال الوثائق الأرشيفية، دار النشر كنوز الحكمة- بن عكنون. رمد 978-9947-60-168-6، الجزائر

2- ناصر المكي (2004) حول إشكاليات مؤسسات الحكم المحلي في الوطن العربي: رسالة دكتوراه جامعة عمان-الأردن

3- عبد اللطيف خطاب (2003) الإدارة المحلية، دار الكتب العلمية، دمشق.

**المراجع باللغة الأجنبية.**

1- BELKHERROUBI - (A/ Majid) ; la naissance et la reconnaissance de la république algérienne, éd Sned, Alger, 1982.

2- BONTEMPS (Claude) - Manuel des Institutions Algérienne (de la domination turque à l'indépendance), édition cujas, Paris,1976

3-BOYER (Paul) - Organisation politique et ADM de l'Algérie, sl. Nd

4- BRUNSCHWIG (Henri)- Le partage de l'Afrique noire, Paris, édition Flammarion, Questions d'histoire, 1971

5-COLLOT (Claude) -Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), éd, CNRS-PARIS, OPU-ALGER.1987.

6-FREMAUX (Jacques)- De la conquête de l'Algérie à la Guerre d'Algérie, éd. Économica, 2002.

7- GIRAULT (Arthur) - Principes de colonisation et de législations coloniale, 3°partie, AFR/Nord – Algérie P : 42-425 – 4° éd – paris, 1921.

8-JULIEN (Charles-André) - L'Afrique du Nord en Marche -Nationalisme Musulman et Souveraineté Française. Éd Julliard , Paris, 1952

Histoire de l'Algérie contemporaine, tome 1 : la conquête et les débuts de la colonisation 1827-1871, Ed. P.U.F., 1979

9- KHARCHI (Djamel) - colonisation et politique d'assimilation en Algérie, 1830-1962, Casbah éditions, Alger, 2004.

10-MARTIN (Claude) -Histoire de l'Algérie française 1830-1960, Paris, édition des 4 fils Raymon ,1963 et 2ème éd 1979.

11- PELLIGRIN (Henri) : le statut de l'Algérie, édition. Maison du livre. Alger, 1948.